بسم الله الرحمن الرحيم

العناوين:

- **السلطة الفلسطينية تدعو الاتحاد الأوروبي لدعم الانتخابات ومراقبتها**
- **مستشار الأمن القومي الأمريكي: سنعمل مع كيان اليهود بناء على اتفاقات التطبيع**
- **اشتباكات بين الأمن والمحتجين في مسيرة غاضبة بتونس**

التفاصيل:

السلطة الفلسطينية تدعو الاتحاد الأوروبي لدعم الانتخابات ومراقبتها

دعت فلسطين، يوم الأحد، الاتحاد الأوروبي إلى مراقبة ودعم إجراء الانتخابات الفلسطينية العامة في أوقات لاحقة من العام الجاري. جاء ذلك خلال لقاء جمع رئيس الوزراء الفلسطيني محمد اشتيه، مع ممثل الاتحاد الأوروبي لدى البلاد سفين كون فون بورغسدورف، في مكتب رئاسة الوزراء في مدينة رام الله، وسط الضفة الغربية. وذكر مكتب الرئاسة في بيان أن اشتيه دعا الاتحاد إلى "توفير كافة أشكال الدعم التي تحتاجها العملية الانتخابية، بما في ذلك دعم ميزانية لجنة الانتخابات المركزية، وإرسال مراقبين دوليين للإشراف على الاقتراع". كما طالب اشتيه بالضغط على كيان يهود لتمكين الفلسطينيين في مدينة القدس المحتلة من المشاركة في الانتخابات، سواء بالترشح أو الاقتراع. من جهته، أكد بورغسدورف دعم الاتحاد الأوروبي لإجراء الانتخابات بفلسطين، واستعداده لتوفير الرقابة والدعم الفني للجنة الانتخابات المركزية. ومن المقرر أن تجرى الانتخابات، على ٣ مراحل خلال العام الجاري: تشريعية في ٢٢ أيار/مايو ورئاسية في ٣١ تموز/يوليو، وانتخابات المجلس الوطني في ٣١ آب/أغسطس.

إن الانتخابات متطلب للمفاوضات والتنازلات لا للتحرير والمقاومة، فالهدف من هذه الانتخابات، إن حصلت، هو إفراز قيادة منتخبة تفاوض على ما تبقى من فلسطين، تلك المفاوضات العبثية التي ستدور في حلقة مفرغة يتلهى بها المفاوضون ومن هم على نهجهم، وفي المقابل يتوسع الاستيطان ويتعزز وجود كيان يهود في الأرض المباركة. وإن الواقع السيئ الذي تمر به قضية فلسطين مردّه إلى خيانة الأنظمة في بلاد المسلمين وما اقترفته منظمة التحرير من اتفاقيات العار، ولن تحل قضية فلسطين بمواصلة السير في الطريق نفسه، فلا يلدغ مؤمن من جحر واحد مرتين. إن قضية فلسطين هي قضية الأمة الإسلامية ولم تكن يوماً قضية منظمة فاسدة مفسدة مرتهنة للمستعمرين، وإن الأرض المباركة التي ترزح تحت احتلال غاشم لا حل لها سوى بتحريرها كاملة وبردّها إلى حياض الأمة لتعود درة تاج بلاد المسلمين كما هي مهوى أفئدتهم اليوم.

مستشار الأمن القومي الأمريكي: سنعمل مع كيان اليهود بناء على اتفاقات التطبيع

أكد مستشار الأمن القومي الأمريكي، جيك ساليفان، أن إدارة الرئيس الجديد، جو بايدن، ستعمل بشكل وثيق مع كيان يهود لحل القضايا الأمنية الإقليمية بناء على اتفاقات التطبيع. وأفاد البيت الأبيض، في بيان أصدره اليوم الأحد، بأن ساليفان أجرى أمس السبت اتصالا هاتفيا مع رئيس مجلس الأمن القومي في كيان يهود مائير بن شبات، حيث أكد له "التمسك الثابت للرئيس بايدن لأمن كيان اليهود"، معربا عن شكره له على "إسهامه في الشراكة الثنائية". وذكر البيان أن الطرفين بحثا "فرص توسيع التعاون خلال الأشهر

المقبلة بما في ذلك من خلال البناء على اتفاقات كيان يهود الناجحة لتطبيع العلاقات مع الإمارات والبحرين والسودان والمغرب". وأضاف البيت الأبيض أن ساليفان أكد أن الولايات المتحدة ستخوض تنسيقا وثيقا مع كيان يهود بشأن كل قضايا الأمن الإقليمي، كما وجه دعوة للشروع في حوار استراتيجي في الأجل القريب لمواصلة المناقشات المفصلة.

إن هذه التصريحات فيها إجابة شافية لكل من عوّل على تغير الإدارة الأمريكية أو رحيل ترامب لإنقاذ قضية فلسطين، فكما بيّن بلينكن فإن إدارة بايدن ستلتزم بما قدمه ترامب من هدايا لكيان يهود، وستعمل على منع وضع المزيد من العراقيل أمام مشروع الدولتين، وهذا يتضمن إعادة ترتيب وضع السلطة وإعادة الشرعية لها من خلال الانتخابات وإطلاق المفاوضات والقمم والاجتماعات المستندة للقرارات الدولية والشرعية الدولية وحل الدولتين، في تكرار لسياسات الإدارات التي سبقت إدارة ترامب، وبطبيعة الحال ستكون تلك السياسات بمثابة إبر تخدير لأهل فلسطين وللعرب والمسلمين، بينما يستمر كيان يهود يتوسع ويتمدد في أرض فلسطين ويفرض سياسات الأمر الواقع. آن للأمة الإسلامية، وهي تشاهد انشغال الدولة الأولى بترتيب وضعها الداخلي وترى عجزها عن تصفية قضية فلسطين، أن تستعيد دولتها وسيادتها وسلطانها فتحل قضاياها وتشرع في سياستها الخارجية وفق الأحكام الشرعية فتحرر فلسطين وتعيدها درة تاج البلاد الإسلامية.

اشتباكات بين الأمن والمحتجين في مسيرة غاضبة بتونس

اندلعت مواجهات بين مئات المتظاهرين وقوات الأمن في العاصمة تونس، خلال مسيرة خرجت للمطالبة بالإفراج عن محتجين أوقفوا خلال الاحتجاجات الليلية العنيفة في الأسبوع الماضي. وقبل ذلك أغلقت السلطات الأمنية الطرق المؤدية إلى شارع "١٤ جانفي" حيث يوجد مبنى وزارة الداخلية وسط العاصمة، قبيل انطلاق المسيرة التي دعا إليها نشطاء؛ للمطالبة بالإفراج عن الموقوفين. والخميس أعلن ١٢ حزبا يساريا في بيان انخراطهم المطلق في "الاحتجاجات والنضالات" التي تشهدها البلاد، داعين إلى "مواصلة الاحتجاج بمختلف الوسائل المتاحة". ووفق شهود عيان قامت الشرطة بإغلاق الطرق المؤدية للشارع المسمى شارع الحبيب بورقيبة سابقا و"١٤ جانفي" حاليا نسبة ليوم إسقاط النظام عام ٢٠١١، بحواجز حديدية وسط انتشار أمني مكثف، فيما بدأ المحتجون يتوافدون إلى المكان، وسط مخاوف من حدوث مواجهات.

تتجدد الاحتجاجات ويتجدد معها الالتفاف والتضليل من طبقة سياسية (حكام ومعارضة) تتصارع فيما بينها لتقدم نفسها على أنها الخادم الأمثل للغرب ومصالحه الاستعمارية، فمنهم من يؤيد الاحتجاجات ولو من خلف ستار ليفرض وضعية دستورية تمكنه من القفز إلى سدة القرار ليكون حارسا أمينا للمنظومة الغربية وموظفا ساميا لدى الدوائر الاستعمارية، ومنهم من يصف الاحتجاجات والمحتجين بالعصابات الملثمة ويتمسك بالمنظومة الفاسدة التي ثار عليها الناس وأدت إلى رهن البلاد بجبل من الديون الخارجية وبأعباء ثقيلة شلت قدرتها على النهضة والتنمية الاقتصادية الصحيحة، وأورثت أهلها الفقر والتهميش وغلاء المعيشة والبطالة وانسداد الآفاق، والتفاوت الجهوي، بالإضافة لتردي الخدمات الصحية والتعليمية. لقد أصبح التغيير الجذري اليوم أمراً يفرض نفسه على أهلنا في تونس، ولا يوجد أي بديل أو خيار غير العمل الجاد لتغيير الواقع على أساس الإسلام، لذلك يجب أن تتوحد الجهود وراء قيادة مخلصة لربها متمسكة بشرعه، مدركة لأصل القضية، تعرف العدوّ وأحابيله، لقطع أياديه العابثة ببلدنا ومصيرنا، وأن يكون شعارنا "الشعب يريد تطبيق شرع الله".